



**بيان**  
**وفد دولة قطر**  
**يلقيه**

**الدكتور أحمد حسن الحمادي**

**مدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة خارجية دولة قطر**

**أمام النقاش العام**

**مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة**

**عام ٢٠١٥**

**مقر الأمم المتحدة - نيويورك**

**٣٠ أبريل ٢٠١٥**

*يرجى المراجعة عند الالتقاء*

السيد الرئيس

لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ونؤكد تعاوننا معكم لإنجاح أعمال المؤتمر، كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعة العربية وبيان الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

كما نود أن نتقدم بالتعازي الصادقة الى حكومة وشعب النيبال جراء الكارثة الانسانية التي خلفها الزلزال، ونعبر عن تضامننا معهم في هذه الظروف المؤلمة.

السيد الرئيس

لقد كانت هذه الرسالة هي الأولى من نوعها في تاريخنا المشترك، ونحن نأمل أن تكون من أهم الأحداث

## السيد الرئيس

إن مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٠٠ قد أرسى معالم الطريق لنزع السلاح النووي بناء على التزام قاطع من جانب الدول النووية بالتوصل إلى النزع الكامل لأسلحتها النووية وبتنفيذ الخطوات الثلاثة عشر المتفق عليها في هذا الشأن، كما أقر مؤتمر ٢٠١٠ اثنتين وعشرين خطوة لنفس الغرض.

ولقد كان هناك بعض الخطوات الأحادية والثنائية التي اكتسب بعضها الصبغة القانونية، غير أن المخزون من السلاح النووي الذي مازال يقبع في الترسانات النووية يمثل هاجسا مخيفا للبشرية، حيث يكفي هذا المخزون لتدمير العالم أكثر من مرة. ومما يبعث على القلق أن الأسلحة النووية قد أصبحت على نحو متزايد تشكل نقطة الارتكاز في العقائد الاستراتيجية للحديد من الدول النوية، بل أصبحت تطوّر هذه الأسلحة بصفة متزايدة من قيادة استخدام ما،

منهجاً أقره المجتمع الدولي لتنفيذ الالتزام الخاص بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة ، ولهذا يجب على الدول النووية الخمس الشروع بنية صادقة في مشاورات تتبعها



السيد الرئيس

إن المعاهدة ومصادقتها تمر بمرحلة دقيقة، فإن العديد من الدول تعتبر مؤتمرنا هذا مفترق  
السلامة والأمن في العالم، فإذ لا يمكن أن نصل إلى اتفاق في هذا المؤتمر إلا إذا كنا قد